مرةواحدة على الاكثرية المطلقة في الكنيست، بحيث اضطر دائماً الحزب الاكبر الى تشكيل حكومة ائتلافية تضم، اضافة له، عدداً من الكتل الصغيرة. وكثيراً ما كانت هذه الكتل تتسبب في ازمات وزارية مختلفة تؤدي الى سقوط الحكومة وتشكيل اخرى جديدة بدلاً منها او اجراء انتخابات جديدة.

وفي اعقاب الانتنخابات للكنيست السابق، العاشر، سنة ١٩٨١ ظهر، لاول وهلة، كأن عهد القوائم الصغيرة آيل الى الزوال. فقد اظهرت نتائج تلك الانتخابات استقطاباً واضحاً في مواقف الناخبين الاسرائيليين، اسفر عن فوز القائمتين الرئيسيتين، التجمع (المعراخ) العمالي والتكتل (الليكود) اليميني، بـ ٩٥ مقعداً (من ١٢٠)، بواقع ٤٧ مقعدا للاولى (التي سارعت احدى القوائم الصغيرة الى الانضمام اليها بعد الانتخابات مباشرة)، و ٤٨ مقعدا للثانية. اما القوائم الصغيرة الباقية، التي بلغ عددها آنذاك ٨ قوائم، فقد حصلت على الـ ٢٥ مقعدا الباقية. الا ان الوضع عاد الى ما كان عليه سابقاً، في الانتخابات الاخيرة، وعادت القوائم الصغيرة الى ايام «عزها». فقد شاركت في هذه الانتخابات ٢٦ قائمة، فازت ١٥ منها بمقاعد في الكنيست الجديد. وأسفرت النتائج عن خسارة المعراخ والليكود مجتمعين لـ ١٠ مقاعد، بالمقارنة مع الكنيست السابق، اذ حصلا سوية على ٨٥ مقعدا (٤٤ للمعراخ و ٤١ لليكود)، بينما كانت المقاعد الـ ٣٥ الباقية من نصيب الـ ١٣ قائمة الاخرى. وبذلك نشأ وضع ظهر معه كأن هنالك ٣ مجموعات متساوية القوة في الكنيست: المعراخ والليكود و «كتلة» القوائم الصغيرة، ان صح التعبير. بل الاهم من ذلك، ان الاستقطاب والتحزب المتشدد سيطر على مواقف الكتل الصغيرة عامة، لدرجة اتضح معها انه لن يكون من السهل على اي من الحزبين ـ التجمعين الرئيسيين، المعراخ والليكود، تشكيل حكومة تتمتع باكثرية ٦١ نائبا في الكنيست، نظراً للتنافر والتناحر والفيتو والفيتو ـ المضاد الذي كانت هذه القائمة تضعه على تلك، او هذا التيار يوجهه لذاك.

ومع نشوء هذا الوضع راحت ترتفع مرة اخرى الدعوات، التي كثيرا ما ظهرت في الماضي خلال مثل هذه الازمات، مطالبة بتغيير طريقة الانتخابات الحالية الى اخرى، شخصية او نسبية او جغرافية، بحيث تضمحل القوائم الصغيرة، او على الاقل تفقد نفوذها الاكبر من حجمها، ويحل محلها نظام الحزبين الكبيرين، الحزب الحاكم، وحزب المعارضة. وبذلك يرتاح الحكم في اسرائيل من ابتزاز القوائم الصغيرة، ويتمتع نظام الحكم عامة بالاستقرار بين انتخابات واخرى. غير انه سرعان ما اتضح، كما حدث مراراً وتكراراً في السابق، انه ليست هنالك امكانية لاجراء هذا التغيير دستورياً. فتغيير طريقة الانتخابات للكنيست يتطلب اكثرية ٨٠ صوتاً، اي ثلثي اعضاء الكنيست، وليس بالامكان تأمينها. وحتى ولو اتفق، جدلاً، الحزبان الكبيران، المعراخ والليكود، على ذلك، فمن المشكوك فيه ان يصوت فعلاً كافة نوابهما لصالح مثل هذا المشروع. اذ ان عدداً من اولئك النواب ينتمون الى تيارات وكتل مختلفة داخل الحزبين الكبيرين، ويخشون من عدم انتخابهم ثانية في حال تغيير طريقة الانتخابات، وبالتالي فلن يصوتوا لصالح مثل هذا التغيير. وبذلك تبقى القوائم الصغيرة آمنة مطمئنة وتلعب ادوارها في التأثير على الحكم في اسرائيل عامة.

«خذوا اسرارهم من صغارهم»

ان اهمية القوائم الصغيرة لا تقف، على اي حال، عند الحد الذي اشرنا اليه، بل انها تتعداه، خصوصا بالنسبة للانتخابات الاخيرة، الى ابعد من ذلك لتكشف الاتجاهات السياسية الكامنة في اسرائيل وامكانات تطورها في المستقبل، وكذلك التطورات المهمة، ان سلباً او ايجاباً،